

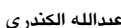
مخاصمة القضاء انتصار
للدستور وسيمر حتى لو
ردته الحكومة

على القانون بعد الاستئناس
بآراء المختصين
واضاف العازمي • قانون

حكومي لمن يفسرون الحصانة القضائية على هواهم خاصة ان الحكومة صوتت بالموافقة

قال النائب النائب حمدان
العازمي: ان رد قانون
مخاصمة القضاة خضوع

برك الشيطان عن أسباب التأخير في تفعيل النظام الإلكتروني لإفراج المجرمي. وأشار إلى أنه قد نصرتنا حكومة من قبل مسؤولين في الدولة عن اتخاذ عدد من الإجراءات الرامية إلى تسهيل مناخ ممارسة الأعمال بالسوق الكويتي وحماية الصناعات الوطنية تشجيع صادراتها بما يتواءم مع معايير الاتفاقيات الدولية لتبسيط وتسريع الإجراءات المجرمة، اتفاقية كيوتو المعدلة، ولفت إلى قرار مجلس الوزراء 2015/73 بإلزام الجهات المعنية بالإفراج عن البضائع الموقوفة بالتنسيق مع الجمارك لإنهاء جميع إجراءات الإفراج المجرمي في الموانئ والجمارك والمطار، وإلزامها بالربط الإلكتروني لزيادة سرعة تخلص البضائع، حيث يسمح للنظام لمُعظم الجمارك والجهات الرقابية الأخرى بتقديم جميع خدماتهم للجمهور بسرعة الإفراج عن البضائع وعدم تسكسها. وتساءل الكفري عن الإجراءات التي قامت بها الجهات الحكومية بالنظر في قرارات مجلس الوزراء الصادرة بشأن التفتة الوطعية وأسباب التأخير في تنفيذ هذا النظام بشكل كامل؟ مع العلم بأنه صدر قرار مجلس الوزراء رقم 2015/73 وتعديلاته حول ضرورة وجود الجهات الحكومية في المنطقة المجرمة.



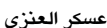
7- لماذا لم تقم الوزارة بدورها تجاه هذه المخالفة، وهل تمت مخاطبة إدارة أملاك الدولة بهذا؟ وإذا لم تخاطب وزارة المالية بهذا التجاوز فيرجى ذكر أسباب ذلك.
..لماذا تأخر الربط الإلكتروني لـ«الجمارك»
وجه النائب عبدالله الكندري سؤالاً إلى وزير المالية

وجه النائب عبدالله الكندري سؤالاً الى وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة لشؤون الاقتصادية مريم العقبيل جاء فيه:

صدر قرار المجلس البلدي رقم ٢٨ / ١٣٦١ / ٢٠٠٦ والمؤرخ بتاريخ ٢٠٠٦ / ٧ / ٢٠٠٦ والذي يقضي بالموافقة على طلب تخصيص موقع لإقامة ديوانية خاصة للربيع لبلدية منطقة خيطان مع تخصيص مواقف سيارات سطحية و عامة، تم إنشاؤها بموافقة من وزارة الشؤون وتكليف أحد المواطنين بإنجاز وتنفيذ المشروع. لذا قرأتني وتزويدي بالآتي:

- ١- هل هناك عقد ممتلكات الدولة للديوانية الربيع لبلدية منطقة خيطان؟ يرجى تزويدي بنسخة أن وجدت.
- ٢- ما أسباب موافقة وزارة الشؤون أن يكون هذا التخصص مناسباً لأحد الأشخاص، وما الأساس القانوني لهذه الموافقة؟
- ٣- هل العقد المبرم مع المتبرع هو موافق للقانوني يرجى تزويدينا بالأسباب القانونية التي تؤكد هذا التوجه، علماً أن هناك قراراً من المجلس البلدي قد صدر قبل تخصيص هذا الموقع للجمعية التعاونية.
- ٤- من الذي أصدر قراراً بالموافقة على هذا العقد؟
- ٥- هل تم أخذ رأي إدارة الفتوى والتشريع بهذا العقد، وإذا كانت بالنفي، فما الأسباب؟
- ٦- هل تم إشعاع لجنة تحقيب للمخالفات في هذا العقد؟ أم كانت الإجابة بلحاظ حرصي، يرجى تزويدي بهذا العقد؟

رياض عواد



حذر النائب عسكر العنزي الشعب الكويتي من الإشاعات التي تطغى بعض الحسابات الوهمية مدفوعة الممن لتعاضد على الأزمات وتصفاة في الماء العكر ونبتت الفرفة وتسعي إلى زعزعة أمن الكويت وهي لا تريد الخير لهذا البلد وتضمهر له الشر والبغضاء والحقد الدفين

وأضاف النائب عسكر العنزي : ادعو الشعب الكويتي إلى اخذ الأخبار والمعلومات من المصادر الموثوقة سواء كان الديوان الاميري او وكالة الأنباء "كونا" وعدم الالتفات إلى بعض الحسابات التي تدس السم بالاعمال والسعاية إلى القوضي والخراب فلا تمنحوها الفرصة لتحقيق أهدافها الشيطانية

وقال عسكر اللهم انا نستودع قائدنا والدنا ووربان سفينتنا صاحب السمو الامير ونبتجل إليك سجداتك ان تعيد علينا سلاماً وغناماً ومعافى وان تفر عيننا برؤيته في اسرع وقت على ارض الكويت الحبيبة

محمد ہائف

قال النائب محمد هافيف: كان الاولى بوزارة الصحة الإعلان عن فتح باب تقديم الطلبات لاي مختبر مستوفي للشروط والمعايير لاعتماد أكثر من مختبر لإجراء فحص الـ PCR الخاص بكورونا بدلا من اختيار مختبر وحيد بسعر مبالغ فيه لذلك يجب تدارك الأمر بفتح المجال وترك للتنافس مفتوح لمن استكمل المواصفات المطلوبة

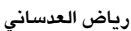
المساس بجيب المواطن

كما أشار العدساني إلى أن القطار له سلبيات وأنه يفتقر ضد أخذ الإجراءات الحاسبية والتكيز في المالية العامة وتحسين وضع الاحتياطي العام وخاصة في الأصول السائلة أدى إلى تغيير التصنيف الائتماني لدولة الكويت موضوعاً أنه في آخر مرتبة يوصف «جداره إئتمانية SP» كون تصنيفها «AA-» حسب تصنيف وكالة «S&P»

وأفاد العدساني كان الأصل أن تكون المعالجات في السابق وهذا ما حذرنا منه سابقاً علماً في شهر مارس كانت الأصول الاحتياطي العام نحو 5 مليارات دينار وفي شهر والسبب ووصل إلى 1,3 مليار وفي شهر يوليو 700 مليون دينار مؤكداً عدم التدقيق والمباة

أكد النائب رياض العدساني يتطلب من الحكومة أن تلتفت على الصندوق السيادي والاستعجال حول نقل جزء من الأصول ما بين احتياطي الأجيال والاحتياطي العام.

وأضاف العدساني أن هذا الإجراء هو حل مؤقت وقمته ما تتراوح بين بحدود مليارين ديناراً وتحديدًا 1,8 مليار دينار إلى 1,4 مليار دينار، موضحاً يتطلب إجراء فعلي وليس فقط وقتي مثل توريد الأرباح المحجزة وتعديل رسوم التحاسب وتحصيل الديون المستحقة وترتيب الأولويات في الميزانية وضبط المستأحق للإلتزام في بنود ميزانية الدولة والتقليد بالشروط وغيره من التوجيهات والتوصيات تقدم بها حكومة إلى الحكومة في مارس 2020 دون



**الدائمة للصندوق السيادي بالإضافة إلى السعي
والحرص على تحسين المالية العامة**

 الحملة الوطنية للتوعية بمرض السرطان Cancer Aware Nation	(للتبرع بالدم) الإتصال على بنك الدم المركزي	مستشفى الحساسية	مستشفى الصباح ولادة	مستشفى الفروانية
بالإمكان علاج السرطان www.cancampaign.com		مستشفى مبارك الكبير	مستشفى الأميري اطفال	مستشفى الرازي
2250226 للإستفسارات الطبية والعامة إتصل على	25339511	24849252	24843100	24888000
2250226	25339511	25312700/9	22451442	24846000